

محطات لسادكوب في كراجات اللاذقية

عبيد سمير محمود

بعد ما شهدت محافظة اللاذقية من أزمة في مواد المشتقات النفطية وما تبعها من ازدحام على محطات الوقود خلال الشهر الماضي ودخول معظم وسائل النقل العامة إلى داخل المدينة بحثاً عن الوقود ما أحدث «طوابير طويلة» في مجمل المحطات، باشرت المحافظة في وضع محطات لتعبئة المازوت والبززين في مراكز انطلاق المركبات العامة «سرافيس وبولمانات» في كراجات (جيلة- الفرداحة- الحفة- المزيرعة) بهدف تخفيف الضغط عن المدينة كما بين عضو المكتب التنفيذي بمحافظة اللاذقية لقطاع النقل حسن جريعة مضيفاً في تصريح خاص له «الوطن». مضيفاً: تسعى المحافظة جامدة للحد من الازدحام وتخفيف الضغط عن المواطنين ومنها موضوع النقل، الأمر الذي استدعى تشغيل محطات وقود (رسمية تابعة لشركة سادكوب) داخل مراكز الانطلاق لتتوزد الآليات بحاجتها وتعمل بأسرع وقت بدلاً من الدخول إلى المدينة وصرف نصف مادتها بالبحث عن محطة تزودها بما تحتاج للعمل اليومي ما سينعكس على واقع النقل بشكل عام من تخفيض وقت انتظار المواطن لوسائل النقل للتوجه إلى مكان عمله.

وأوضح جريعة أن المحطات ضمن الكراجات خطوة ممتازة وستساهم بشكل كبير في تخفيف الازدحام بحيث ستتم الاحتكاك بين السائق والعاملين بالمحطة من جهة كما ستحد من الفساد وبيع المواد النفطية بالسوق السوداء بطرق غير شرعية خاصة لسائقي المركبات على الخطوط الريفية الذين كان بعض ضعاف النفوس يستغلون حاجتهم للمواد فيبيعونها بأسعار مضاعفة.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى أن العمل سيستمر لتخفيف أي ضغط عن المواطن خصوصاً في مجال النقل الذي يعاني منه الجميع سواء المواطن أم السائق وحتى العاملون في المحطات، مبيناً بأنه وبعد تشغيل محطة التعبئة بكراجات الانطلاق سيتم تشغيل محطة أخرى في الكراج الجديد القريب من المنطقة الصناعية بالإضافة لمحطة وقود للشاحنات بـ«مكتب الدور» داخل المنطقة الصناعية للتزود بالخصصات اليومية بأسهل الطرق وأسرعها حتى لا تضطر الآليات الكبيرة لدخول المدينة والتزود من محطاتها.



فرواتي: معاوية الطبيب والصيدلي الذي يصرف مواد مخدرة لغير المريض

بعد ٢٥ عاماً العدل والداخلية تشكلان لجنة لتعديل قانون مكافحة المخدرات

محمد منار حميجو

أصدرت وزارتا العدل والداخلية قراراً يقضي بتشكيل لجنة لتعديل قانون مكافحة المخدرات الصادر عام ١٩٩٣ تتضمن مطين عن الوزارتين، إضافة إلى آخرين من المالية والصحة وقبالة الحامين.

ورأى رئيس اللجنة المشكلة ونائب رئيس محكمة النقض أحمد فرواتي أنه لا بد من تطوير القوانين بما يتلاءم مع الوضع الراهن، وخصوصاً فيما يتعلق بقانون مكافحة المخدرات، كاشفاً عن ارتفاع كبير في معدل التعاطي والترويج والمتاجرة بهذه المادة السامة.

وفي تصريح له «الوطن»، قال فرواتي: لا بد من إصدار تشريع جديد يتضمن عقوبات مشددة سواء لمن يتعاطى المخدرات أو يروج أو يتاجر بها باعتباره أن مسألة التعاطي أصبحت منتشرة كثيراً.

وبين فرواتي أن قانون مكافحة المخدرات الحالي جيد ولكن التطور في مجال التعامل مع المخدرات وتجهيزها وتصنيعها تدفع إلى ضرورة إحداث تشريع جديد يتناسب مع هذا التطور. وأكد فرواتي ضرورة وجود الوزارات المشار إليها في وضع التشريع الجديد ولاسيما الداخلية والصحة باعتبار أن الأولى معنية بملاحقة المروجين والمهربين والمتعاطين، في حين الثانية تتطلب منها تحديد بعض المؤثرات العقلية المستخدمة في المجال الطبي لكيلا تستخدم بشكل خاطئ، مضيفاً: إنه لا يجب أن تستخدم إلا بناء على وصفة طبية.

مشيراً إلى أن البعض يستخدم المؤثرات العقلية المخصصة للعلاج للتعاطي ومن هنا يجب أن



معلمناً أن نسبة الدعاوى المتعلقة بجرائم الاتجار وتهريب المخدرات والتي تشكل خطراً كبيراً على المجتمع، وخصوصاً في ظل الظروف الراهنة التي ساهمت في نشورها.

ورأى أعضاء اللجنة الحادي عشر من جهتها ضغطت وزارة الداخلية سبعة مروجين مادة المخدرات في دمشق ما يشير إلى ارتفاع في عدد المروجين للمواد المخدرة في البلاد منذ بداية العام، وكان فرع الأمن الجنائي ضبط في بداية الشهر الحالي في يوم واحد نحو ٥٠ ألف حبة كيتاغون و٦١ كيلو من مادة الحشيش.

٢٢

البكري له «الوطن»: ١٥ بالمئة من دعاوى جنائيات النقص مخدرات ضرورة تعديل القانون لتطور الأساليب المستخدمة في ارتكاب جريمة المخدرات

كشف حالات فساد في منشأة دواجن فديو قائمة من ٢٠ عاماً.. المتهمون والوثاق في عمدة القضاء

اللاذقية- نهي شيخ سليمان

استحوذت قضية محاربة الفساد على اهتمام مجلس محافظة اللاذقية وأخذت حيزاً كبيراً من النقاشات التي بدأت بحضور رئيس المجلس أوس عثمان، بعرض رئيس اللجنة الاقتصادية دريد مرتكوش لقضية فساد تم ضبطها وأحيلت مؤخراً للقضاء، تتعلق بمنشأة دواجن فديو (إدارة عامة في اللاذقية) حيث قامت لجنة بوجود مندوبين عن اللجنة الاقتصادية ومؤسسة الحبوب والتموين والأعلاف بجدد المنشأة، وتبين وجود حالة من الفساد تتمثل باستلام كمية من الذرة والصويا بحدود ٤٥ أو ٤٦ طناً تم إدخالها إلى المنشأة من دون قيود على أنها ٥٠ طناً، وعندما تقارب الانتهاء تدخلت كليات أخرى بالطريقة نفسها.

كما يقومون بإعداد خلطات علفية ترسل الكميات المطلوبة منها مع سائق من دون وجود قبان ما يتيح أن يسرق منها على الطريق نحو الطن أو الطنين لبيع في السوق السوداء، ويعوض النقص الحاصل في المواد العلفية بزيادة نسبة النخالة في الخلطة ما يسبب عفاً مؤقتاً للدجاج، وبالتالي يباع بالاتفاق مع المتعهدين بأسعار بخسة جداً، ليعمل المتعهد بعد ذلك على إطعام الدجاج بشكل نظامي ليعود للبيض. وكانت الحصيلة من بداية العام الحالي ولغاية ٢٠١٧/٣/١٤ وجود خلل بـ ٢٠ مليون ليرة سورية، وعدم وجود سجلات تثبت جرداً لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ولا وجود لأي استهلاك من المواد العلفية من المخزائر.

وأضاف رئيس اللجنة الاقتصادية أن الخلل لم يقف عند هذا الحد بل تعداه لإبرام عقود لشراء أنوية شارفت على انتهاء الصلاحية يتم إتلافها بعد شهرين أو ثلاثة ليتم شراء غيرها وبالطريقة نفسها وما يطبق على الأدوية ينطبق على المعقعات.

وأشار مرتكوش أنه وبالرجوع لإنتاج البيض تبين أنه كان يتم إبرام عقود مع أحد المتعهدين للبيض المحصور والمشعر كل عقد بـ ٦٥٠ ليرة، يتم شراء ١٢ طليفاً عند وصولها المستودعات

كلام رسمي جداً

المصالح العقارية هي المسؤولة عن إحصائيات الوثائق العقارية

إشارة إلى ما تم نشره في جريدتك الموقرة بالعدد رقم ٢٦٠٥ تاريخ ٢٠١٧/٣/١٣ في الصفحة الأولى والتمتة في الصفحة الثامنة تحت عنوان:

- زغلول: ٧٠ بالمئة من الوثائق العقارية تم إتلافها في المناطق الساخنة بقلم الصحفي السيد منار حميجو.
- تفيدكم أن الأستاذ الصحفي محمد منار حميجو قد قام بالنشر على لساني ومن دون أن أعلمني أنه سيقوم بذلك وإنما تم بناء على اتصال هاتفي منه للاستفسار عن بعض المواضيع المتعلقة بالقضاء العقاري التي تتصل وتخص مشروع القانون الخاص بترميم الوثائق العقارية.
- حيث تبين أنه قد حصل ليس في فهم بعض النقاط بشكل غير صحيح.. وهنا لا بد من التوضيح أن ذكر أي إحصائية أو نسبة عن الوثائق العقارية من اختصاص مديرية المصالح العقارية وعلمي ينحصر في مجال القضاء العقاري فقط وليس من اختصاصي المواضيع التي أثيرت.

القاضي العقاري في ريف دمشق محمد خير زغلول

مدير تربية القنيطرة: نحن بحاجة إلى مدرسين بالمواد العلمية واللغات..

القنيطرة - الوطن



رغم أن الطروحات التي قدمت في مؤتمر الشعبة النقابية الرابعة (الخطوط الأممية) لثقافة علمي القنيطرة لم ترق لهوم المعلمين إلا أنها أضاءت على بعض النقاط المهمة وأولها النقص الكبير في المدرسين ببعض الاختصاصات التي يستعاض عنهم طلاب من الجامعات لا يملكون خبرة كافية في التدريس.

أما الجديد بالموضوع فهو ما طرحته رحاب الرفاعي على تكليف أشخاص اتبعوا دورات باللغة الفرنسية ليقوموا بتدريس المادة لطلاب الحلقة الثانية والتدريس بالموضوع الذي لم تطرحه الرفاعي أن المكلفة تدريس مادة الفرنسية هي طالبة في قسم اللغة العربية، مع العلم أن هناك مدرساً للغة الفرنسية في ثانوية البعث ينقصه نحو ثمان ساعات لاستكمال نصابه، والمثير للدهشة والاستغراب عدم وجود مدرس مادة الفلسفة في ثانوية البعث منذ أكثر من ثلاثة أشهر والوعود تأتي ونحن اليوم في نهاية العام الدراسي بتكليف المرشدة النفسية تدريس المادة وتعويض ما فات الطلاب من دروس رغم أن الجميع متأكد أن تلك المدرسة لن تستطيع أن تصلح ما أقدمه نقص المدرسين، ويحذر الإشارة إلى أنه في العام الماضي قام موظف في مديرية النقل بتدريس مادة اللغة الفرنسية في ثانوية البعث فقط لأنه يجيد تلك اللغة وأقام فترة في دولة تتكلم هذه اللغة.

أما ناهة قاسم فقالت: إذا كنا نعيد طرح وتكرار المطالب فلا فائدة من الاجتماعات والمؤتمرات، مطالبة بإحداث مجمع طبي على أرض المحافظة لتقديم الخدمة الطبية للمعلمين الذين يتجاوز عددهم أكثر من ٨٩٠ معلماً مع ضرورة وجود طبيب دائم من الصحة المدرسية في المجمع التربوي لمعالجة المعلمين وتصديق التقارير الطبية وغياب الأدوية عن الصيدلية النقابية

قرار يجيز لصاحب العمل الاشتراك عن عامه بأثر رجعي

محمد راكان مصطفى

أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً أجاز الاشتراك عن العامل القائم على رأس عمله لأول مرة بأثر رجعي من صاحب العمل. وعن العاملين المسجلين بأثر رجعي بموجب نشرة تفتيش منظمة أصولاً، تعديلاً للفقرتين (د-هـ) من المادة ٨ من القرار الوزاري ٨٥٠ لعام ٢٠١٥. وأوضحت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الواجب اتباعها لكل حالة من الحالات الواردة في قرار الوزيرة رقم ٧٤٤ الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، لاشتراك صاحب العمل مع عماله أو أحدهم بموجب الاستمارة رقم (١) وبأثر رجعي، بتقديم استمارة رقم (١) لأحد العمال من صاحب العمل يكون فيها التحاقه بأثر رجعي مدة تزيد على ثلاثة أشهر سابقة لتاريخ توريد الاستمارة رقم (١)، وبالنسبة للعاملين لدى القطاع العام والعمل الشعبي والقطاع المشترك الذي لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيه عن (٧٥٪) من رأسمالها والمنظمات الشعبية مع تسلسل أجور عن المدة السابقة، وبالنسبة للعاملين السوريين لدى المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في الجمهورية العربية السورية، يرفق عقد عمل.

أما بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص والمدارس المستولى عليها استيلاء نهائياً والمنشآت المصدرة والقطاع المشترك الذي تقل نسبة مساهمة الدولة فيه عن (٧٥٪) من رأسمالها، فلا يجوز تعديل تاريخ الالتحاق الوارد في النشرة إلا بحكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية سواء كان التعديل يطلب صاحب العمل أم بموجب نشرة تفتيش لاحقة.